



حماية المدنيين

26 أيار/مايو 1 حزيران/يونيو 2010

أحدث التطورات منذ الثلاثاء الموافق 01 حزيران/يونيو

2 حزيران/يونيو – فتحت السلطات المصرية معبر رفح بصورة استثنائية أمام الحركة في كلا الاتجاهين لفترة غير محددة، وذلك للحالات الإنسانية والمساعدات. ومن المتوقع أن يتنقل عبر المعبر 750 شخصاً يومياً. بالإضافة إلى ذلك، سُمح في اليوم الأول من فتح المعبر بدخول 13 مولداً كهربائياً لمستشفى القدس وخمس شحنات من الملابس وأغطية السرير، والبطانيات، والخيام، والأحذية إلى غزة.

2 حزيران/يونيو – أشعل مستوطنون إسرائيليون النار في أراض زراعية في أربع قرى بمحافظة نابلس. ووفقاً لما أفادت به وحدة الإطفاء الفلسطينية، تضرر في هذه الحوادث ما مجموعه 450 شجرة زيتون و300 شجرة لوز.

الضفة الغربية

إصابة 20 فلسطينياً على الأقل على يد القوات الإسرائيلية

أصابت القوات الإسرائيلية هذا الأسبوع 20 فلسطينياً على الأقل، من بينهم ستة أطفال، خلال اشتباكات ومظاهرات وقعت في أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وذلك مقارنة بتسع إصابات في صفوف الفلسطينيين وقعت الأسبوع الماضي. وقد أصيب هذا الأسبوع أيضاً تسعة من أفراد القوات الإسرائيلية وناشط دولي. ومنذ بداية عام 2010، قتل ستة فلسطينيين وجندي إسرائيلي وأصيب 657 فلسطينياً و84 من أفراد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية على خلفية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

كما أصيب 14 فلسطينياً على الأقل وتسعة من أفراد الشرطة الإسرائيلية في حي سلوان في القدس الشرقية خلال سلسلة من الاشتباكات العنيفة التي وقعت على مدار أربعة أيام متعاقبة. وقد بدأت الأحداث في 27 أيار/مايو في أعقاب مواجهة ما بين السكان الفلسطينيين وأفراد حراسة خاصة إسرائيلية نشرتهم السلطات الإسرائيلية في مستوطنة بيت يوناتان في الحي، الأمر الذي أسفر عن إصابة ثلاث نساء، إحداهن امرأة حامل. وقد وقعت آخر وأعنف مواجهة في هذه السلسلة في 29 أيار/مايو ما بين السكان الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية وأسفرت عن إصابة ما لا يقل عن خمسة فلسطينيين ووفق مصادر إعلامية إسرائيلية، أصيب تسعة من أفراد الشرطة الإسرائيلية. وقد وصل أفراد القوات الإسرائيلية إلى الحي بعد أن أطلق حراس أمن من المستوطنة المذكورة النار على السيارات والمنازل الفلسطينية في ظروف غامضة، الأمر الذي أدى إلى التسبب بأضرار لعدد منها. وفي اليوم التالي أشعل سكان فلسطينيون النار في منزل كان المستوطنون قد استولوا عليه، وبعد ذلك أطلق حراس الأمن الذخيرة الحية في الهواء بالإضافة إلى قنابل الغاز المسيل للدموع. وقد أجهضت إحدى النساء الحوامل في شهرها السابع جنينها جراء استنشاقها الغاز المسيل للدموع.

وخلال هذا الأسبوع أيضاً، أصيب خمسة فلسطينيين خلال مظاهرات نُظمت للاحتجاج على اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين التي تتضمن العنف والتحرش (عراق بورين، نابلس)؛ وتوسيع المستوطنات واستيلاء المستوطنين على الأراضي (مستوطنة حلميش، رام الله)؛ بالإضافة إلى بناء الجدار (بلعين، رام الله). وخلال المظاهرة الأخيرة اشتعلت النيران في دونم من أشجار الزيتون مما أدى إلى تضرره جزئياً بسبب قنابل الغاز المسيل للدموع التي أطلقتها القوات الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك تظاهر فلسطينيون وناشطون دوليون بالقرب من حاجز قلنديا (القدس) احتجاجاً على مقتل ناشطين الذي كانوا على متن سفن "أسطول الحرية" (تابع قسم غزة في هذا التقرير). وخلال المظاهرة أطلقت القوات الإسرائيلية قنابل الغاز المسيل للدموع على راشقي الحجارة، ونتيجة لذلك فقدت إحدى الناشطات الأجانب عينها جراء إصابتها بقنبلة غاز مسيل للدموع في وجهها.

الأحداث المتصلة بمستوطنين إسرائيليين

سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال هذا الأسبوع ستة اعتداءات نفذها مستوطنون إسرائيليون استهدفت الفلسطينيين وأسفرت إما عن وقوع إصابات في صفوف الفلسطينيين أو أضرار بممتلكاتهم، وخلال عام 2010 سُجلت 120 حادثة مماثلة وهو ما يعدّ ضعف عدد الحوادث المسجلة في الفترة ذاتها من عام 2009 (56).

وخلال هذا الأسبوع أصاب مستوطنون إسرائيليون خمسة فلسطينيين في حادثين منفصلين: وقد وقع أحد هذه الحوادث الذي أدى إلى إصابة خمسة فلسطينيين، عندما ألقى مستوطنون إسرائيليون الحجارة على السيارات التي تحمل لوحات ترخيص فلسطينية والمسافرة في منطقة قلقيلية؛ وتضمن الحادث الآخر الهجوم الجسدي على رجل فلسطيني في المنطقة التي تُسيطر عليه إسرائيل في مدينة الخليل (H2).

وقد وقعت أيضاً أربعة حوادث أدت إلى التسبب بأضرار لممتلكات الفلسطينيين؛ وتضمن حادثان من هذه الحوادث الأربعة إشعال النار في الأراضي الزراعية بالقرب من قرية عين سمية في منطقة رام الله وبالقرب من قرية تل في منطقة نابلس. وتفيد التقارير من قرية تل أن سبعة دونمات من الأراضي المزروعة بالقمح والشعير و15 شجرة زيتون وأشجار لوز قد تضررت. وفي حادث منفصل آخر دخل مستوطنون إسرائيليون منطقة زراعية في قرية اللين الشرقية (نابلس) وخرّبوا المحاصيل وحرّقوا أدوات زراعية. بالإضافة إلى ذلك، دخل مستوطنون من مستوطنة ألون موريه إلى منتزه خاص يعود لفلسطينيين من قرية الباذان (نابلس) ودمروا الكافتيريا وسرقوا معدات كهربائية.

ووفقاً للجيش الإسرائيلي، رشّق فلسطينيون الحجارة، في ستة حوادث منفصلة، باتجاه السيارات التي تحمل لوحات ترخيص إسرائيلية والمسافرة على طرق الضفة الغربية في منطقة رام الله، مما أدى إلى التسبب بأضرار للسيارات.

تطبيق تدابير جديدة لتسهيل إمكانية تنقل الفلسطينيين

بدأت السلطات الإسرائيلية تطبيق حزمة التسهيلات المعلن عنها سابقاً لتسهيل إمكانية تنقل الفلسطينيين. ففي محافظة الخليل أزيل تلّ ترابي يقع على مدخل بلدة الظاهرية الأمر الذي يُتيح لسكان البلدة البالغ عددهم 35,000 نسمة من الوصول المباشر بسياراتهم لشارع رقم 60. وقد نصبت في المكان بوابة طريق إلا أنها بقيت مفتوحة. ورغم أنّ فتح هذه الطريق يحسن إمكانية التنقل ما بين البلدات والقرى الواقعة في المنطقة إلا أنّ تأثيره على دخول السكان إلى مدينة الخليل التي تعتبر المركز الاقتصادي والخدماتي الرئيسي في المنطقة ما زال محدوداً، وذلك نظراً لأنّ المدخل الرئيسي للمدينة من الجنوب ما زال مغلقاً. وقد أزيلت كذلك سبع معيقات للحركة على الطرق في منطقة الخليل من بينها معيقان يقعان على مدخل مجمعين سكانيين (واد الحفاير وخربة بسم)، وخمسة أخرى مؤدية إلى أراض زراعية.

وفي أعقاب قرار أصدرته محكمة العدل العليا الإسرائيلية في كانون الأول/ديسمبر 2009، فتحت السلطات الإسرائيلية المقطع الواقع في الضفة الغربية من الشارع رقم 443 في محافظة رام الله أمام حركة السيارات التي تحمل لوحات ترخيص فلسطينية. وخلال السنوات الثماني السابقة كان هذا الشارع يخدم، بصورة حصرية تقريباً، الإسرائيليين المسافرين ما بين القدس والمناطق الساحلية بالإضافة إلى المستوطنين الإسرائيليين المسافرين من وإلى إسرائيل. غير أنّ تأثير فتح هذا الشارع يبقى محدوداً نظراً لأن وصول الفلسطينيين المسافرين في هذا الشارع إلى رام الله والقدس يبقى محظوراً. ويُطبق هذا الحظر حالياً من خلال حاجز جديد مأهول بالجنود بصورة دائمة نُصب في الطرف الشرقي لشارع رقم 443 بالقرب من سجن عوفر الإسرائيلي. بالإضافة إلى ذلك، لا يُسمح بوصول الفلسطينيين إلى هذا الشارع سوى من نقطتين (قريتي بيت عور الفوقا، وبيت سيرا)، حيث نصب حاجزاً تفتيش جديدين مأهولين بالجنود يُطلب من الفلسطينيين المارين عبرهما اجتياز فحص أمني. وفي أعقاب نصب حاجز التفتيش الجديد بالقرب من سجن عوفر أوقفت السلطات الإسرائيلية تواجد الجنود على ثلاثة حواجز تفتيش تقع إلى الجنوب على الطريق المؤدي إلى القدس الشرقية (حواجز رموت وعطروت والقواسمي)، محولة إياها إلى حواجز مأهولة بالجنود بصورة جزئية.

وفي المنطقة ذاتها فتح الجيش الإسرائيلي حاجزاً على الجدار (الجيب) يتحكم بإمكانية الوصول من وإلى مجمعين سكانيين فلسطينيين عزلهما الجدار (حارة الخلايلة والنبي صمويل) أمام حركة السيارات التي تعود لسكان هذه المناطق. وبالرغم من أنّ فتح هذا الحاجز يُسهّل وصول السكان إلى رام الله، فما يزال الزوار ومزودو الخدمات ممنوعين من عبور الحاجز.

وفي شمال الضفة الغربية أعاد الجيش الإسرائيلي نصب حاجز على طريق يصل ما بين مدينة نابلس ومجموعة من القرى تقع إلى الشمال منها؛ غير أن هذا الحاجز غير مأهول بالجنود. يذكر أن حاجزا في هذا الموقع كان مأهولا بالجنود بصورة دائمة (حاجز تفتيش عصيرة الشمالية) والذي نصب في عام 2002، أزيل في تشرين الأول/أكتوبر 2009. وفي نفس المنطقة، أحرقت 150 شجرة زيتون تقع جانبي طريق عسكري وتعود ملكيتها لعائلات فلسطينية من قريتي دير شرف والناقورة (نابلس) ولم تتمكن وحدات الإطفاء الفلسطينية من الوصول في الوقت المناسب حيث تم تأخيرها بواسطة الجيش الإسرائيلي.

المزيد من المواطنين يواجهون خطر التشريد في المنطقة (ج) والقدس الشرقية

بالرغم من عدم تنفيذ أي عملية هدم في المنطقة (ج) في الضفة الغربية منذ أكثر من شهر، إلا أن الإدارة المدنية الإسرائيلية واصلت تسليم أوامر وقف البناء وهي إجراء إداري يسبق إصدار أمر بالهدم، بحجة عدم الحصول على ترخيص للبناء. وقد سلّمت الإدارة المدنية الإسرائيلية هذا الأسبوع 26 أمرا مماثلا ضد مبان يمتلكها الفلسطينيون، حيث سلّمت 11 أمرا ضد منازل في قرية يتما (نابلس)، وسبعة خيام سكنية في منطقة قوايس (الخليل) وبالقرب من قرية نحالين (بيت لحم). أما المباني الباقية فتتضمن حظيرة للماشية، وبئر للمياه، وستة مراحيض وإضافة لأحد المنازل.

وفي القدس الشرقية، استلمت عائلتان فلسطينيتان تتألفان من 12 فرداً تعيش في حيّ الشيخ جراح أوامر طرد سلمها لهما محام إسرائيلي طلب فيها إخلاء منازلهم خلال 45 يوماً.

ومنذ بداية عام 2010، هدمت السلطات الإسرائيلية ما مجموعه 65 مبنى يمتلكها الفلسطينيون في المنطقة (ج)، الأمر الذي أدى إلى تشريد 129 شخصا، من بينهم 47 طفلا، ومبنى واحد في القدس الشرقية؛ إضافة إلى ثلاثة منازل أخرى هدمها أصحابها في القدس الشرقية لتجنب المزيد من الإجراءات العقابية، بما فيها الغرامات، مما أدى إلى تشريد سبعة أشخاص. يُشار إلى أنه في نفس الفترة من عام 2009 هدمت السلطات الإسرائيلية 57 مبنى في المنطقة (ج) و 31 في القدس الشرقية الأمر الذي أدى إلى تشريد 171 و 147 شخصا على التعاقب.

قطاع غزة

اعتراض سبيل سفن تنقل مساعدات إلى غزة؛ ومقتل 9 ناشطين دوليين على الأقل

في ساعات الصباح الباكرة من 31 أيار/مايو، اعترضت قوات الكوماندو البحرية الإسرائيلية ست سفن على متنها مئات من الناشطين الدوليين وأطنان من المساعدات الإنسانية إلى غزة خلال إبحارها في المياه الدولية. وبالرغم من أن تسلسل الأحداث ما زال غامضاً، فقد أفادت معلومات من العديد من المصادر، أن مواجهات وقعت على إحدى السفن بين قوات الكوماندو وعدد من الأشخاص الموجودين على متن السفينة أثناء محاولة قوات الكوماندو السيطرة عليها. ونتيجة لذلك قتل تسعة ناشطين على الأقل وأصيب الكثير منهم. وقد أصيب في هذه العملية أيضا عشرة جنود إسرائيليين. ووفقا لمصادر إسرائيلية، فقد أطلق سراح مئات الناشطين أو تمّ إبعادهم إلى بلدانهم بعد أن كانت السلطات الإسرائيلية قد احتجزتهم لعدة أيام. وتضمنت البضائع التي كانت على متن أسطول السفن الإسمنت، ومولدات الكهرباء، والكراسي المتحركة، والأدوية، والملابس، والبطانيات، والألعاب. وبالرغم من إعلان السلطات الإسرائيلية عن نيتها نقل هذه البضائع إلى غزة، إلا أن التنسيق اللازم لنقل هذه البضائع لم يتم الشروع به بعد و لم يدخل أي من تلك البضائع فعلا إلى غزة حتى نهاية فترة إعداد هذا التقرير.

وقد عبر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون عن صدمته جراء حالات القتل والإصابة ودعا إلى فتح تحقيق كامل في الحادث؛ هذه الدعوة تضمنها أيضا بيان رئاسي صادر عن مجلس الأمن. وقد أدان منسق عمليات الإغاثة الطارئة في الأمم المتحدة، جون هولمز، هدر الأرواح في سبيل قضية إنسانية وقال إن هذه الحادثة ما كان يجب أن تحدث، مؤكداً على أن الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة غير مقبول وغير ضروري، ولا طائل منه منذ بداية فرضه عام 2007. وقد أشار هولمز إلى أنّ الحصار

أدى إلى زيادة سوء الأحوال المعيشية للفلسطينيين وعمق الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وأعاق عملية إعادة الإعمار وزاد من مستوى الاعتماد على المساعدات نظراً لأنه دمر مصادر كسب الرزق والنشاط الاقتصادي. ودعا منسق عمليات الإغاثة الطارئة إلى أن تكون مأساة الأسطول مناسبة لرفع هذا العقاب الجماعي عن سكان غزة إلى الأبد.

تصاعد حدة العنف: مقتل خمسة فلسطينيين وإصابة 39 آخرين

شهد هذا الأسبوع تصعيداً خطيراً في العنف الإسرائيلي-الفلسطيني في قطاع غزة، بما في ذلك عمليات إطلاق نار على طول الحدود، وغارات جوية واشتباكات مسلحة قتلت القوات الإسرائيلية خلالها خمسة فلسطينيين من أعضاء الجماعات المسلحة وأصابت ما مجموعه 39 فلسطينياً، من بينهم 36 مدنياً. وفي عام 2010 قُتل 25 فلسطينياً (من بينهم سبعة مدنيين) وثلاثة جنود إسرائيليين، وأحد الرعايا الأجانب، وأصيب 113 فلسطينياً (من بينهم 98 مدنياً)، وخمسة جنود إسرائيليين على خلفية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في قطاع غزة وجنوب إسرائيل.

وقد وقعت جميع الخسائر البشرية الخمسة و 34 إصابة نتيجة غارات جوية نفذها سلاح الجو الإسرائيلي، نُفذ بعضها رداً على إطلاق الفصائل الفلسطينية المسلحة لصواريخ باتجاه جنوب إسرائيل. ولم يبلغ عن وقوع أي إصابات أو أضرار بالممتلكات جراء هذه الصواريخ.

وفي حادثين منفصلين وقعا في 1 حزيران/يونيو، استهدفت القوات الجوية الإسرائيلية وقتلت خمسة مسلحين فلسطينيين بالقرب من الحدود ما بين غزة وإسرائيل؛ وقد نُفذت إحدى هذه الغارات، وفق ما يفيد به الجيش الإسرائيلي، بعد أن كان مسلحون فلسطينيون يحاولون إطلاق صاروخ بدائي الصنع باتجاه إسرائيل، أما الغارة الثانية فقد وقعت في سياق اشتباك مسلح ما بين مسلحين فلسطينيين والقوات الإسرائيلية. وفي غارة جوية واسعة وقعت سابقاً خلال هذا الأسبوع، استهدفت القوات الجوية الإسرائيلية قاعدة تدريب عسكري في شمال غزة مما أدى إلى إصابة 31 مدنياً فلسطينياً، من بينهم سبعة أطفال وست نساء. إضافة إلى ذلك، ألحقت الغارة أضراراً جسيمة بـ 26 منزلاً، وأضراراً بسيطة بـ 60 منزلاً آخر تقع بالقرب من القاعدة العسكرية، أما القاعدة العسكرية فقد دُمرت بالكامل. وفي 27 أيار/مايو نُفذت غارة جوية أخرى وإطلاق نار في منطقة مفتوحة إلى الشرق من مدينة غزة مما أسفر عن إصابة ثلاثة مسلحين فلسطينيين ومدني كبير بالسن.

وواصلت القوات الإسرائيلية خلال هذا الأسبوع أيضاً فرض القيود على وصول الفلسطينيين إلى الأراضي المعلن عنها "منطقة محظورة" أو "منطقة عازلة" على طول الحدود ما بين غزة وإسرائيل. وخلال هذا الأسبوع، أصيب أربعة مدنيين فلسطينيين، من بينهم امرأة مسنة، في ثلاثة حوادث منفصلة عندما أطلقت القوات الإسرائيلية النار باتجاه مجموعة من الفلسطينيين أثناء جمعهم للركام وبتجاه مزارعين يعملون في أرضهم. وعلى غرار ذلك استمرت القيود المفروضة على الوصول إلى مناطق الصيد التي تبعد عن الشاطئ ثلاثة أميال بحرية. وفي حادث وقع هذا الأسبوع أطلقت قوارب القوات البحرية الإسرائيلية النار "التحذيرية" على قوارب صيد فلسطينية، مجبرة إياها على العودة إلى الشاطئ.

حماس تُغلق منظمات وطنية غير حكومية

أغلقت السلطات المحلية في غزة هذا الأسبوع ستة منظمات وطنية غير حكومية وصارت بعضاً من ممتلكاتها. ولا تزال الدواعي التي دفعت إلى اتخاذ هذه التدابير مجهولة. وقد عبّر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، روبرت سيرري، عن قلقه إزاء هذه الخطوات ودعا السلطات المحلية بوقف هذه الإجراءات القمعية والسماح بإعادة فتح مؤسسات المجتمع المدني هذه بدون تأخير.

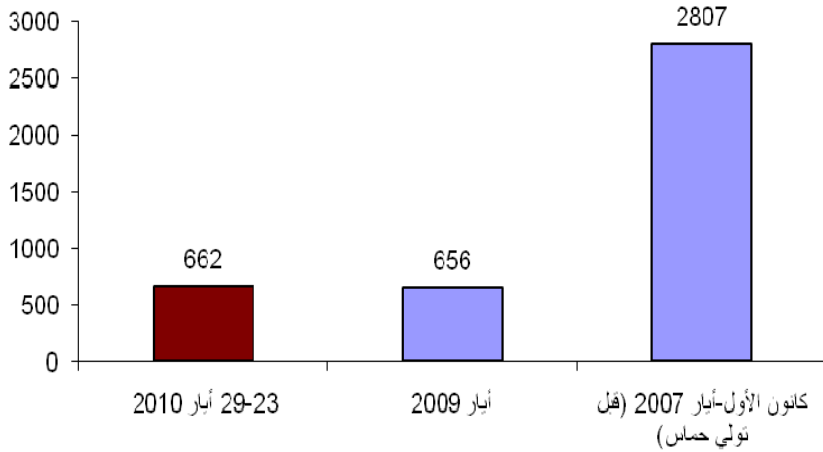
الأنفاق تواصل حصد الأرواح، مقتل سبعة وإصابة 14

في حادث وقع هذا الأسبوع قتل ستة فلسطينيين وأصيب 12 آخرون جراء انفجار أنبوبة غاز في أحد الأنفاق التي كانوا يعملون فيها أسفل الحدود ما بين مصر وغزة. وفي حادث منفصل آخر قتل فلسطيني واحد وأصيب اثنان آخران نتيجة انهيار نفق. وفي عام 2010 قتل 27 فلسطينياً، وأصيب 48 آخرين في حوادث متصلة بالأنفاق تضمنت الغارات الجوية، وحوادث الانهيار، والصدمات الكهربائية، وانفجار أنابيب الغاز.

زيادة الواردات؛ تواصل دخول مواد البناء لمشروعين (23-29 أيار/مايو)

سُمح خلال هذا الأسبوع بدخول كميات متزايدة من مواد البناء إلى غزة لمشروعين من مشاريع إعادة الإعمار عبر المعابر مع إسرائيل: فقد دخل إلى غزة هذا الأسبوع ما مجموعه 29 حمولة شاحنة من الحصى (الحصباء) (1,104 طن) و15 شحنة من الإسمنت (600 طن) لمشروع الإسكان التابع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في خان يونس. وحتى الآن دخل إلى غزة حوالي 11 بالمائة من اجمالي كميات مواد البناء المطلوبة لهذا المشروع. بالإضافة إلى ذلك، سُمح بدخول حمولة شاحنة من

المعدل الأسبوعي لشحنات البضائع التي دخلت غزة



الحصى (40 طن) مخصصة لترميم مستشفى القدس في مدينة غزة (الذي تعرض لأضرار جسيمة خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي "الرصاص المصبوب"). وخلال هذا الأسبوع أيضاً، سُمح للمرة الثانية منذ فرض الحصار في حزيران/يونيو 2007 بدخول 13 حافلة صغيرة (ميني باص) وثلاث سيارات إسعاف اشترتها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا). وتواصل هذا الأسبوع أيضاً دخول شحنات الملابس والأحذية والأخشاب والألمنيوم، حيث دخل ما مجموعه 218 حمولة شاحنة من الملابس، و118 حمولة شاحنة من الأحذية، و86 حمولة شاحنة من الأخشاب، و46 حمولة شاحنة من الألمنيوم إلى غزة منذ مطلع شهر نيسان/أبريل الماضي.

وفي الممثل، ارتفعت واردات غزة عبر المعابر بنسبة 23 بالمائة تقريباً هذا الأسبوع مقارنة

بالأسبوع الماضي (662 شحنة مقابل 540 شحنة). ويُمثل رقم هذا الأسبوع حوالي ربع المعدل الأسبوعي من عدد حمولات الشاحنات التي أدخلت خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2007 (2,807 حمولة شاحنة) أي قبل سيطرة حركة حماس. وعلى غرار الأسابيع السابقة، كان للطعام ومواد النظافة نصيب الأسد من البضائع المستوردة (467.5 حمولة شاحنة أو 71 بالمائة من مجمل الواردات). ولم تخرج من غزة أي صادرات هذا الأسبوع.

ما زالت الواردات من الوقود الصناعي وغاز الطهي لا تلبي الحاجة

طراً هذا الأسبوع ارتفاع على واردات الوقود الصناعي المستخدم لتشغيل محطة توليد كهرباء غزة بنسبة 16 بالمائة، مقارنة بالأسبوع الماضي (1.09 مليون لتر مقابل 0.94 مليون لتر). ورغم هذا الارتفاع تمثل كمية الوقود التي أدخلت 35 بالمائة فقط من الكمية الفعلية التي يحتاجها القطاع أسبوعياً لتشغيل محطة توليد كهرباء غزة بقدرتها التشغيلية الكاملة. ونتيجة لذلك ما زال معظم سكان غزة يعانون من انقطاع التيار الكهربائي الذي يصل إلى 8-12 ساعة يومياً.

وعلى غرار ذلك، طراً ارتفاع بنسبة 35 بالمائة على واردات غاز الطهي هذا الأسبوع (873 طن مقابل 646 طن)، أي 62 بالمائة من المعدل الأسبوعي الذي يحتاجه القطاع، وفق تقديرات جمعية أصحاب محطات الوقود. ونتيجة تواصل نقص غاز الطهي ما زالت تُطبّق في قطاع غزة خطة لتقنين للغاز المعمول بها منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

وبالرغم من تواصل حظر استيراد البنزين والديزل لعموم المواطنين عبر معابر غزة، دخل إلى غزة خلال هذا الأسبوع ما يقرب من 45,000 لتر من البنزين لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا). وبقي البنزين والديزل الذي يُنقل عبر الأنفاق الواقعة أسفل الحدود بين غزة ومصر متوفراً في الأسواق، حيث يُنقل من مصر إلى غزة يومياً ما يقرب من 100,000 لتر من الديزل و100,000 لتر من البنزين.

النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية